الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية...بين المعوقات والمتطلبات.

أ. الكر محمد

جامعة الجلفة

❖❖❖❖❖

أ. بن مرزوق عنترة

جامعة المسيلة

يمثل الحكم الراشد أحد أهم متطلبات تحقيق التنمية في جميع المجتمعات والدول النامية التي أصبحت بحاجة ماسة لإحداث إصلاحات عديدة في بنيتها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية بغية تحقيق حاجات المواطنين الأساسية.

وتعد الجزائر إحدى هذه الدول التي تهدف من خلال إداراتها المحلية إلى ترقية نوعية الخدمة العمومية في جميع المجالات، من خلال القضاء على الممارسات البيروقراطية، إلى جانب تعزيز الشفافية والفعالية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم منظومة قانونية وقيمية قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية، هذا من الناحية النظرية أما من الناحية الواقعية فإن تحقيق ذلك قد يصطدم بالعديد من المعوقات التي تواجه تلك الإدارات في أداء وظائفها، مما يتطلب ضرورة البحث عن بعض الحلول لمعالجتها، ولعل أحسن تلك الحلول نجاعة ترشيد الحكم. ولذلك كان لابد من طرح التساؤل التالي: كيف يمكن إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية والانتقال بها من نمط الإدارة التقليدية إلى نمط الإدارة العصرية إنطلاقا من مقاربة الحكم الراشد كآلية لتحقيق ذلك؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من خلال تناول العناصر التالية:

- الحكم الراشد... بين إشكالية المفهوم وتعدد الأبعاد.
- معوقات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية.
- متطلبات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية.

1. الحكم الراشد...بين إشكالية المفهوم وتعدد الأبعاد.

إذا كان لا يمكن تحقيق تنمية دون وجود نظام سياسي يتوفر على مبادئ العقلانية في التسيير والإبتعاد عن مظاهر الإسراف والتبذير، فإن مطلب ترشيد الأنظمة أصبح الغاية الأسمى لكل الشعوب والمجتمعات التواقة إلى العيش في بيئة يسودها العدل والمساواة، بيئة قادرة على توفير حاجيات الجيل الحاضر دون التعدي على حقوق ومصالح الأجيال القادمة، وذلك من خلال سعي الدول لتقديم خدمات المواطنين بأحسن جودة وأقل تكلفة وأسرع وقت، ولذلك

كان لزاما عليها ضرورة تقريب الإدارة من المواطن بإنشاء الإدارة المحلية.

غير أن المتمعن في الواقع العالمي عامة والواقع العربي خاصة يجد أن نظمها السياسية بعيدة كل البعد عن مطلب تحقيق الرشادة، وهذا ما جعل من دعوة العديد من المؤسسات الدولية والمحلية، والمرجعيات الفكرية الأكاديمية، ومنظمات المجتمعات المدنية والشخصيات العالمية والوطنية الداعية إلى ضرورة ترشيد أنظمة الحكم تبقى ذات طبيعة نظرية بعيدة عن الممارسات الفعلية الواقعية، غير أن هذا التباين بين القول والفعل لا يمنعنا من محاولة دراسة الحكم الراشد كآلية لإصلاح الإدارة المحلية وذلك من خلال تحديد مفهومه، وتوضيح آلياته وأبعاده.

أولا- تحديد مفهوم الحكم الراشد:

إذا كان هناك اتفاق على ضرورة ترشيد الحكم في العديد من الأقطار العالمية الغربية والعربية بغية تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، وسياسية، وذلك من خلال محاولة نمذجة أنظمة الحكم ووضع جملة من المبادئ والمعايير التي يمكن بواسطتها الحكم على مدى رشادة نظام معين من عدم رشادته، إلاّ أن هذا الإتفاق يقابله اختلاف في ايجاد تعريف جامع له، هذا الإختلاف الذي فرضته جملة من المعطيات والمتغيرات، جعلته في النهاية من أكثر المصطلحات التي أثير حولها ولا يزال يثار جدل كبير بين العديد من الباحثين والمفكرين في مختلف التخصصات والميادين.

إن ما أفرزته رياح العولمة العاتية من آثار سلبية على العديد من البلدان النامية، وفي ظل الصراع الدائر بين العالمية والخصوصية، والإختلاف بين المقاربات النظرية والممارسات الواقعية من خلال ازدواجية معايير المقاربة الغربية في تكريس مفهوم الحكم الراشد في الدول النامية، وفي ظل التبعية الثقافية والعلمية التي يعاني منها باحثوا المجتمعات العربية الإسلامية وابتعادهم عن العودة إلى الذات الحضارية من أجل استغلالها في تحقيق التنمية المجتمعية وتجديدها من أجل مواكبة التغيرات العصرية، ومع هيمنة أجهزة الإعلام الغربية في صناعة المادة العلمية العالمية التي جعلت من مفهوم الحكم الراشد ماركة غربية وجب تصديرها إلى كل الأقطار العالمية...كل ذلك دفعنا إلى ضرورة البحث عن العلاقة الجدلية بين مفهوم الحكم الراشد بين المدرسة الغربية والمدرسة العربية الإسلامية.

- إشكالية مفهوم الحكم الراشد بين الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي:

أ. الحكم الراشد وفق المقاربة العربية الإسلامية:

إذا كان العديد من الباحثين يعتبرون أن الحكم الراشد وليد المدرسة الغربية فإن نظرة ثاقبة على التجربة الإسلامية سواء في زمن الدعوة المحمدية لرسول البشرية صلى الله عليه وسلم، أو ما تلاها في الأزمنة التي كانت تحتكم فيها الرعية إلى كتاب رب البرية والسنة النبوية، قد أثبتت وجود نموذج للحكم الراشد يمكن أن

تستفيد منه البشرية في الفترات الحالية، وذلك لما يحويه من مبادئ سامية قوامها الشورى وغايتها الأساسية تحقيق العدالة الاجتماعية.

إن نموذج الدولة الإسلامية الرشيدة لا يقوم على نظرية فردية ولا قوانين وضعية، وإنما له ركيزتان أساسيتان هما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، إذ الحاكمية لله سبحانه وتعالى لا يشترك فيها أحد معه، أنزل شرعه ليحكّم، وذلك لما فيه من خير وسعادة للإنسان في الدنيا والآخرة والدليل قوله تعالى:" إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون"، وأمر رسوله بأن يحكم بين الناس بما أنزل ولا يتبع أهواءهم فقال جل في علاه:" وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"، بل نفى صفة الإيمان على كل من يحتكم إلى غير الله ورسوله فقال عز وجل:" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون"، وقال" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون" وقال أيضا:" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون"، وأمر المؤمنين عند الإختلاف والنزاع بضرورة العودة إلى القرآن الكريم وسنة سيد الأولين والآخرين فقال:" وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله" وقال أيضا: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا".

أما من السنة المطهرة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" تركت فيكم شيئان ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا من بعدي أبدا كتاب الله وسنتي"، وقد سار الخلفاء الراشدون على هذا النهج إذ كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه إذا ورد عليه أمر نظر في كتاب الله، فإن وجد ما يقضي به قضى بينهم، وإن علم من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى به، وإن لم يعلم خرج فسأل المسلمين عن السنة، فإن أعياه ذلك دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم واستشارهم، أما عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان إذا نزلت نازلة ليس عنده فيها نص عن الله ولا عن رسوله جمع لها أصحاب رسول الله ثم جعلها شورى بينهم.[1] وبذلك تعد الشورى أحد الأركان الأساسية للنظام السياسي الإسلامي، وهي فريضة إسلامية قررها القرآن والسنة، والحاكم ملزم بممارستها في جميع شؤون الأمة، وملزم أيضا بتنفيذ نتيجتها، ولا يستثنى في ذلك أحد من حق تقديم المشورة بما في ذلك النساء وأهل الذمة،كما قال أحد المفكرين المعاصرين[2].

وانطلاقا من ذلك فقد اعتبر بن عقيل أن: "لا سياسة إلا ما وافق الشرع"، إذ :" أن الملك لا يتم عزه إلا بالشريعة، والقيام لله بطاعته، والتصرف تحت أمره ونهيه، ولا قوام للشريعة إلا بالملك، ولا عز للملك إلا بالرجال، ولا قوام للرجال إلا بالمال، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة، ولا سبيل إلى العمارة- العمران البشري- إلا

---

[1] محمود الخالدي، نظام الشورى في الإسلام. الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1989، ص 10.

[2] محمد عبد الفتاح فتوح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر. مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2006

بالعدل". ومن الأمثلة الرائعة التي تبين مدى عدل النبي صلى الله عليه وسلم وقسطه ورشده، والتي يمكن أن تمثل أساس العلاقة بين الحاكم والرعية ما ورد عنه عند خروجه على الناس في مرضه الذي مات فيه، إذ جلس على المنبر، وقال:" أيها الناس من كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليستقد منه، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي فليستقد منه، ومن أخذت له مالا فهذا مالي فليأخذ منه، ولا يخشى الشحناء من قبلي، فإنها ليست من شأني، ألا إن أحبكم لي من أخذ مني حقا إن كان له أو حللني فلقيت ربي، وأنا طيب النفس".[3]

إن المتمعن في الآيات والأحاديث السابقة وما عاشته الأمة الإسلامية من عز وتمكين أيام كان دستورها الكتاب الحكيم ونهج نبيها الكريم، وما تعيشها اليوم من ذل وهوان، يجد أن سبب الداء في وجود الدولة اللادينية أو كما يحلو للتيار العلماني تسميته فصل الدين عن الدولة. وبذلك فإن الأساس الذي يقوم عليه تعريف الحكم الراشد في الفكر الإسلامي هو كل حكم وافق كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، غايته الأساسية الإنتقال من نظرية البقاء للأقوى إلى نظرية البقاء للأصلح وذلك بالإعتماد على الأبعاد الدينية والأخلاقية التي تزخر بها الثقافة الإسلامية.

وفي ذلك يقول جمال الدّين الأفغاني: "إنَّ الدّين هو قوام الأمم، وبه فلاحها، وفيه سرّ سعادتها، وعليه مدارها ... وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان ... وإنَّا معشر المسلمين إذا لم يؤسّس نهوضنا وتمدّننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا إلاَّ عن هذا الطريق،.. ومن طلب إصلاح الأمّة بوسيلة سوى هذه، فقد ركب بها شططا، ولن يزيدها إلاَّ نحسا، ولن يكسبها إلاَّ تعسا"[4].

ونتيجة لما في الدين من صلاح ولما في الحاكم المتدين من إصلاح فقد أوجب الماوردي على السلطان ضرورة التزامه بالدين فقال: والسلطان يجب أن يلتزم بالدين...فالسلطان إن لم يكن على دين تجتمع به القلوب، حتى يرى أهله الطاعة فيه فرضا، والتناصر عليه حتما، لم يكن للسلطان لبث، وكان سلطان قهر، ومفسد دهر...فالملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى"، وأضاف قائلا:" فالسعيد من وقى الدين بملكه، ولم يوق الملك بدينه، فأحيا السنة بعدله، ولم يمتها بجوره، وحرس الرعية بتدبيره، ولم يضعها بتدميره، ليكون لقواعد الملك موطدا، ولأساس دولته مشيدا، وأمر الله في بلاده ممتثلا، فلن يعجز الله استقامة الدين عن سياسة الملك وتدبير الرعايا.[5]

---

[3] محمود عكاشة، تاريخ الحكم في الإسلام. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002.

[4] محمد عمارة، الإسلام والتحديات المعاصرة. ط2، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

[5] محمد شلبي، مفهوم الإستقرار عند الماوردي وألموند- دراسة سياسية مقارنة. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة، العدد الأول، شتاء 2001- 2002.

ب. الحكم الراشد وفق المقاربة الغربية:

إن المفاهيم مهما اختلفت فإنها تشبه الإنسان في مولده وتطور مراحله ونهايته، فإذا كان لكل إنسان جنسية وتاريخ ميلاد فإن للمفاهيم جنسية وتاريخ ميلاد أيضا، ويعتبر الحكم الراشد من أكثر المفاهيم التي أثير حوله جدل كبير في تبيان نسبه، وذلك للاختلاف الواضح في تحديد زمان ومكان ظهوره، وبما أن المفاهيم تتغير وتتبدل أيضا فإنها ستبقى أسيرة الرؤى والإيديولوجيات المهيمنة والمسيطرة، مما يولد في النهاية فاعلين رئيسيين تابع ومتبوع.

وانطلاقا من ذلك وفي ظل سيطرة القوى الغربية على صناعة الرأي العام العالمي خاصة في هذا الزمن المعولم فإن هناك الكثير ممن يعتبر أن الحكم الراشد صناعة غربية خالصة، إذ يعد مصطلحا حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات الأخرى، فنجده قد برز في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح الحكومة وذلك في القرن الثالث عشر، ثم انتشر فيما بعد كمفهوم قانوني عام 1978 ليستعمل على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير"[6].

أما البعض الآخر فيرجع ميلاده إلى القرن الرابع عشر في إيطاليا،إذ عكست الجدارية التي رسمها أمبريجيو لورنزيتي في دار بلدية مدينة سيينا الإيطالية من خلال تجسيده لشخصيتين رمزيتين خياليتين، إحداهما تعبر عن العدالة وهي شخصية جوستيتيا حيث رسمها وهي جالسة توازن الميزان الذي تحمله المحكمة، والأخرى شخصية تيوانيا الدالة على الطغيان وهي مزهوة بانتصارها وهي جالسة فوق جسد جوستيتيا وبجانبها شظايا الميزان المحطم [7].

إن هذا الرسم في حقيقة الأمر يعبر عن صراع الخير والشر، صراع الإصلاح والإفساد، وذلك من خلال تجسيده للعدالة والمساواة المعبرة عن الحكم الراشد.

غير أن هذا المصطلح لم يكن بارزا إلا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، حيث تم الترويج له من قبل العديد من المؤسسات الدولية المانحة، إذ حاول البنك الدولي بمناسبة الإصلاحات الإقتصادية لعام 1989 تحديد مقاييس جديدة للإدارة العمومية، والقيام بالإصلاحات المؤسساتية الكفيلة بتحقيق نجاح البرامج الإقتصادية، التي شكلت الخوصصة أحد ركائزها الأساسية، وبذلك برزت محاولات ضرورة وجود حكم مغاير لما هو سائد أطلق عليه good governance .[8] وقد عبر البنك الدولي

---

[6] بوجردة ياسين ، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

[7] كمال بلخيري ،"ومتطلبات اللإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

[8] سليمان رحال ، "موقع الحومة الإلكترونية من الحكم الراشد". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

عن هذا المصطلح بأنه يعني إدارة الشأن العام بشفافية ومساءلة ومشاركة وإنصاف واحترام للمبادئ الديمقراطية، مع ضمان سيادة حكم القانون والقضاء المستقل والفصل بين السلطات أفقيا ورأسيا، ومؤسسات انتصاف فاعلة oversight agencies ، ومن الناحية المؤسسية فإنه يشمل التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية مشاركة المواطنين وكيفية اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشأن العام.[9]

ولا شك أن الدعوة للحكم الرشيد قد كان نتيجة لانتشار مختلف مظاهر الفساد السياسي، الفساد الإقتصادي والمالي، الفساد الإداري وما تبعه من محاولة شخصنة السلطة في العديد من الدول، وتوريث الحكم في دول أخرى والإبتعاد عن مبادئ المحاسبة والشفافية والمساءلة، مما أثر على نوعية حياة المواطنين وعلى مشاركتهم في العملية التنموية والسياسية في بلدانهم. هذا ما دفع مؤسسات الأمم المتحدة إلى استخدام مفهوم الحكم الراشد كتعبير عن الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة لتطوير موارد المجتمع وتقدم المواطنين، وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم"[10].

في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف أسلوب الحكم بأنه عبارة عن: " ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم"[11].

وبعيدا عن تعاريف المؤسسات الدولية نجد هناك تعاريف أكاديمية غربية وأخرى عربية، فمن التعاريف الغربية تعريف مورتن بوس morten boos الذي اعتبر أن أسلوب الحكم يهتم بالأنظمة التي تشكل مجموعة من المبادئ الأساسية لتنظيم الحياة العامة، ويتضمن بذلك المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية التي تعمل في المجال العام.[12] أما التعاريف العربية فيمكن تقديم ماذكره نادر فرجاني الذي اعتبر أن الحكم الراشد هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما، وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة في النهاية بواسطة الناس، وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس.[13]

ورغم الإختلاف في المفردات التي تستعملها العديد من المؤسسات الدولية أو هيئات البحث

---

[9] أحمد المفتي، الحكم الرشيد في التجربة الدولية. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006.

[10] فتيحة هارون ، "الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة- الدول العربية نموذجا". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

[11] راوية توفيق، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا- دراسة تحليلية لمبادرة النيباد". القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي،2005.

[12] المرجع نفسه، ص30.

[13] عماد الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

الأكاديمية: الحكم الراشد، الحكم الجيد، الحكم الصالح، الحكمانية، الحاكمية، إدارة شؤون المجتمع... إلا أن انتشاره بهذه السرعة كان نتيجة للأزمة التي أصابت الليبرالية ومحاولة المدرسة الغربية إعادة بناء الديمقراطية، وعليه يمكن اعتبار الحكم الراشد إحدى إفرازات العولمة والذي يعبر من الناحية النظرية عن محاولة لإقامة أنظمة حكم ديمقراطية تسودها المساواة والعدالة الإجتماعية، مع ضمان المشاركة الشعبية وتكريس مبادئ المساءلة والشفافية، غير أنه من الناحية الواقعية يعبر عن أشياء خفية تستغلها القوى الغربية لإقامة نظم حكم طيعة تحافظ على مصالحها الخارجية، وفي حالة الرفض فإنها ستكون قبلة للتدخلات الأجنبية التي تدعي محاولة حماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وعليه فهو بالنسبة للدول النامية نوع من الإستعمار الحديث ظاهره رحمة وباطنه فيه العذاب.

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد:

إن الحكم الراشد ليس مرتبطا بالجانب السياسي فحسب وإنما يشمل جوانب أخرى متعددة الأبعاد تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطا يمكن إجمالها فيمايلي: [14]

_ البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والتي يجب أن تمثل جميع أطياف المجتمع وأن يتحرى في اختيار أفرادها بناء على اتصافهم بمبادئ النزاهة والأمانة والعدالة، وذلك من أجل العمل على التسيير الرشيد للموارد المادية والبشرية المتاحة.

_ البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها، إذ أن المواطن يعتبر أن الإدارة هي الواجهة التي يحكم من خلالها على مدى فعالية ورشادة النظام السياسي من عدمه، وذلك من خلال التعامل اليومي معها، ولذلك وجب على الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية العمل على الإنتقال من تقريب الإدارة من المواطن إلى تقريب المواطن من الإدارة حتى يصبح عنصرا فاعلا في المجتمع مشاركا في تنميته، وهذا لن يتحقق إلا بتفعيل جودة الخدمات المقدمة له بعيدا عن المحسوبية والجهوية وكل المظاهر السلبية.

_ البعد الاقتصادي والاجتماعي: المرتبط بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من جهة ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة ثالثة.

وإضافة إلى هذه الأبعاد فإنه يمكن إضافة بعد آخر وهو البعد الإنساني، أو بتعبير آخر بناء الإنسان الذي يعد أساس كل رشد، بل إن الأبعاد الثلاثة الأولى تشترك جميعها في هذا البعد، لذلك وجب على الأنظمة السياسية قبل العمل على ترشيد السياسات والقرارات العمل على إصلاح الإنسان وإبعاده عن مظاهر الفساد، وذلك بإشراك جميع الفواعل الرئيسية في المجتمع من مؤسسات رسمية وغير رسمية.

---

[14] حسن كريّم، مفهوم الحكم الصالح.مجلة المستقبل العربي، العدد 309،نوفمبر 2004.

ولعل مكمن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتضح لنا من خلال أنه لا يمكن تصور إدارة عامة رشيدة من دون استقلاليتها عن نفوذ رجال السياسة وجماعات المصالح، كما أن تحقيق الإنجازات وتطبيق السياسات العامة للدولة لا يمكن لها أن تنجح دون وجود إدارة عامة فاعلة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، كل ذلك مرتبط بمدى وجود فئة نخبوية غايتها الأساسية خدمة المصالح المجتمعية بعيدا عن المصالح الذاتية من أجل تفعيل العملية التنموية والعمل على حماية مصالح الأجيال الحالية وصيانة حقوق الأجيال القادمة.

2- معوقات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية:

في إطار محاولة الأنظمة السياسية تقريب الإدارة من المواطن فقد سعت إلى ضرورة العمل على الإنتقال من الاسلوب المركزي إلى الأسلوب اللامركزي ومن طابع الحكم الوطني إلى طابع الحكم المحلي، ونتيجة لذلك فقد ازدادت أهمية الإدارة المحلية خاصة مع ما تلعبه من دور فعال في تحقيق التنمية المحلية، إذ تعد جزءا لا يتجزأ من الدولة، وهي عبارة عن هيئات منتخبة من أهل الوحدات المحلية تعهد إليها الإدارة المركزية الإضطلاع بإدارة جميع المرافق المحلية أوبعضها(15). أو هي نظام إداري لامركزي يتكون من البلدية التي تعد الخلية الأساسية للامركزية الإقليمية، إضافة إلى الولاية التي تعد وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وبالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والثقافية وحتى السياسية. ومن أهم المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية في الجزائر مايلي:

انتشار ظاهرة الفساد:

فإذا كانت ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية، فإن الجزائر شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول النامية لم تفلت بدورها من هذه المعضلة التي أصبحت تمثل خطرا بارزا على أجهزتها، تعمل على نسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة، وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال ونهبها وتبذيرها، وتعاطي الرشوة، واستغلال للنفوذ، والمحسوبية، وتزوير الوثائق والمحررات الرسمية، والإهمال، إضافة إلى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وعدم الإحساس بالمسؤولية، وانتشار مختلف أشكال التسيب والعراقيل البيروقراطية... وغيرها من المظاهر التي تعبّر عن حقيقة معضلة الفساد في الإدارة الجزائرية.

(15) نعمة عباس الخفاجي،صلاح الدين الهيتي، تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر.عمان: دار اليازوري،200، ص278.

ونتيجة لبروز هذه الحقيقة فقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة التي حظيت باهتمام الحكومات المتعاقبة، وأخذت حيّزا كبيرا في برامج الأحزاب السياسية والدوائر الحكومية، وفي تصريحات الشخصيات الوطنية، فها هو رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يصف حالة الدولة الجزائرية وما أصابها من فساد خطير في أجهزتها الإدارية في خطاب وجهه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999 حيث قال: "إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة، مريضة بالمحسوبية، والتعسف بالنفوذ والسلطة، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات، وأبعدت القدرات، وهجّرت الكفاءات ونفّرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة، وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة، وشوّهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه..."[16].

كما قام بإلقاء خطاب آخر أمام ولاة الجمهورية والذي صدر في جريدة النصر ليومي 12- 13 ماي 2000، حيث بيّن واقع الإدارة المحلية الجزائرية واصفا إياها: "... بأنها إدارة غير موصلة العرى بالمواطنين وبالأوضاع الحقيقية الملموسة، وغير مبالية برغبات الناس الذين تشرف عليهم ولا بحاجتهم، إدارة عملت على تكوين منطق خاص بها يعاكس أحيانا ما هو بمثابة العمود الفقري للدولة، وهي تضاعف من إجراءات الإكراه وأشكال التقعر التي لا فائدة ترجى من ورائها بالنسبة لرعاياها، وهي تتسبب في تمييع المسؤوليات واعتماد التعتيم في مضمار اتخاذ القرارات..وتؤدي في غالبية الأحيان إلى تشجيع اللاكفاءة وتعميم التفاهة، إدارة هي أميل ما تكون إلى التبذير منها إلى التسيير، إدارة متقادمة في مناهجها، ولا تكاد تلمّ بأسباب التقدم العلمي"[17]

- الأمية الحاصلة في الإدارة المحلية الجزائري: سواء الأمية العلمية فكم من رئيس مجلس شعبي بلدي لا يعرف القراءة ولا الكتابة، إضافة إلى الأمية التي فرضتها الثورة التكنولوجية وهي الأمية الإلكترونية التي يعاني منها غالبية موظفي الإدارة المحلية.

- الإختلاف الواضح بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية في تسيير الإدارة المحلية: إذ نجد العديد من الشعارات التي تعبر أن المواطن هو الفاعل الرئيسي "من الشعب بالشعب وإلى الشعب" إلا أنه من الناحية الواقعية يبقى المواطن يعاني من بيروقراطية الإدارة المحلية الجزائرية حتى في استخراج أبسط الوثائق الشخصية كشهادة الميلاد التي قد تستغرق فترة زمنية طويلة رغم أننا في زمن الإدارة الإلكترونية.

---

[16] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ 29 ماي 1999. جريدة المساء، عدد 661، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1999.

[17] عبد الله ساقور، الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري. في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي 08- 09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس- سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

- ضعف نظام الأجور الخاص بموظفي الإدارة المحلية: إذ مازال العديد من موظفي الجماعات المحلية يعانون في هذا الجانب ولذلك وجب على الدولة ضرورة تحسين أجورهم بغية تشجيعهم على تقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق رضا المواطنين.

- ضعف الإطار القانوني الخاص بشروط الترشح لعضوية المجالس الشعبية البلدية والولائية: إذأن هناك العديد من رؤساء المجالس البلدية وأعضاءها ممن لا تتوفر فيهم شروط المستوى العلمي الذي يعد ذا أهمية بالغة لتسيير الجماعات المحلية، خاصة وأن الجامعة الجزائرية تخرج العديد من الكفاءات والإطارات الذين بإمكانهم تسييرها على أحسن وجه. ولذلك يستحسن أن يضيف المشرع الجزائري شرط المستوى العلمي كأحد أهم شروط الترشح لعضوية المجالس المحلية البلدية والولائية.

- تضخم حجم العمالة في الإدارة المحلية الجزائرية.

- تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي ووجود صراعات داخلية بينهم.

ومن خلال هذا يتضح أن الجزائر في حاجة إلى إدارة محلية قوية، فعالة ورشيدة قادرة على تلبية وتحقيق رغبات وأهداف المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال القضاء على كل مظاهر الفساد الإداري من رشوة، اختلاس، تسيب، إساءة استعمال السلطة ... وغيرها، وبذلك يعتبر مطلب إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية ضرورة حتمية يمليها واقع الإدارة المزري.

3- متطلبات ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية:

إن انتشار مختلف هذه المظاهر الفاسدة في المجتمع الجزائري وما خلفته وتخلفه من آثار وأضرار خطيرة على الفرد والدولة والمجتمع جعل من عملية القيام بإصلاحات في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية عملية ضرورية من أجل التقليل من حدة هذه الظاهرة، وذلك من خلال تجسيد الحكم الراشد الذي يتضمن العديد من الآليات والميكانيزمات التي تمكّن المواطنين من المشاركة في العملية التنموية من منطلق البحث عن جودة في إدارة الحكم المحلي ومن أهم المبادئ التي يتضمنها الحكم الراشد مايلي [18]:

- المشاركة: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الإنتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات

[18] عنترة بن مرزوق، مصطفى عبدو، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الأسباب- الجذور- الحلول. الجزائر: دار جيطلي للنشر والتوزيع،2009. وانظرأيضا: بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر.

السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

- الشرعية : قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات واجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.

الكفاءة والفعالية : ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الإستفادة من الموارد المتاحة.

- الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها مع إفساح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها، من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة، ومن أجل التخفيف من هدر الأموال ومحاصرة الفساد من جهة أخرى. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية.
- الإستجابة: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.
- حكم القانون: يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء.لذلك وجب وضع نظام قانوني يضبط صلاحيات اعضاء الإدارة المحلية.
- التوافق: يرمز إلى التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع حول مصلحة الجميع.
- المساواة: تهدف إلى إعطاء حق لجميع الرجال والنساء في الحصول على الفرص المتساوية في الإرتقاء الإجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.
- الرّؤية الإستراتيجية: وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والإجتماعية الهادفة إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية.
- وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة: لابدّ لهذا النظام أن يشمل الجميع من سياسيين وإداريين ومسؤولين في القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني، وهذا من أجل حماية الصالح العام.

هذا إضافة إلى ضرورة السعي إلى تحقيق مايلي:

- اختيار المنتخبين والموظفين وفق أسس القيم ومبادئ النجاعة والشفافية والجدارة والإنصاف والكفاءة ، وتأهيلهم بوضع برامج تكوينية وتعليمية وفقًا لمستواهم ومؤهلاتهم العلمية من أجل الأداء الصحيح والنزيه والسليم لوظائفهم، والإبتعاد عن الإختيار والتعيين وفق أسس الوساطات، المحاباة والمجاملات والإنتماءات الأسرية والعشائرية والجهوية. يقول عليه الصلاة والسلام: "من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله".
- التصريح بالممتلكات: وذلك من أجل القضاء على الاختلاسات والإثراء غير المشروع

وضمان الشفافية وحماية الممتلكات العمومية سواء بالنسبة للأشخاص المنتخبين أو المعينين .

- إضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور: وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والرد على الشكاوى التي يتقدم بها المواطنون، وكذا مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، وإعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على الإدارة العمومية والمجتمع، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد عن طريق وسائل الإعلام، مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص، وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء. [19]

- تقيم أداء القيادات المحلية وتفعيلها ومنح جوائز تشجيعية بالنسبة للبلديات والولايات النموذجية.

- الاهتمام بالعنصر البشري: ما دام المورد البشري هو المسئول عن تحقيق الحكم المحلي الراشد والإبتعاد عن الحكم الفاسد فلا بد من إصلاح الإنسان، ذلك أن إصلاح الهياكل الإدارية دون إصلاح الإنسان يعتبر إصلاحاً قاصراً ولن يؤدي إلى الإصلاح الجذري المنشود. وفي هذا يقول Vermont gund "إنَّ ما يفرق بين شركة ناجحة وأخرى فاشلة هو قبل كل شيء الرجال الذين يعتبرون المورد الأساسي والقاعدة الأساسية لكل ثراء داخل المؤسسة، أمّا ما يتبقي فبالإمكان شراؤه أو نقله"[20].

وبذلك فإن إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية لن تنجح إلاَّ من خلال إصلاح النفس البشرية واحترام الأخلاقيات الوظيفية، وبناء الإنسان الذي يعد أساس كل تطور وتقدم، كما قال محمود محمّد سفر: "إنَّ الإنسان هو الخلية الحضارية الأولى التي يجب تكوينها وبناؤها ورعايتها المتناغمة مع شروط النهضة وحيثيات الحضارة، إنّنا إذا اهتممنا بهذا الإنسان ونمينا قدراته وصقلنا مواهبه، ونفضنا عن عزيمته غبار التخلف، وشحذنا فعاليته وفجّرنا طاقاته، استيقظت روح العمل فيه وتدفق عطاؤه وغدا بإمكاناته الروحية والمادية مستعدا للتلقي والإبداع وملاحقة العصر ومواكبة حضارته بنظرة ثاقبة وبصيرة نيّرة وعزيمة وثابة"[21].

وهذا يتطلب التركيز على أخلاقيات الوظيفة، وذلك من خلال إصلاح الأسرة التي تعد النواة الأولى لتكوين القادة الأكفاء والموظفين النزهاء، إضافة إلى وجود مناهج تعليمية في المدارس والمعاهد والجامعات تهتم بغرس القيم وتزويد الأفراد بالمعارف التي تكسب لديهم خصائص المواطن الصالح، شريطة أن تكون مؤسستنا التربوية مصدرا للأخلاق والتربية والمعرفة، وأن تبتعد عن الفساد بكافة أشكاله.

---

[19] المرجع نفسه، ص ص195- 196.

[20] الأخضر أبو علاء عزي، "الملتقي الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد". في دراسات إستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 02، جوان 2006 .

[21] محمود محمد سفر، دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره). قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، 1988.

- ضرورة توفر الدعم السياسي:

إذ تتوقف درجة نجاح برنامج إصلاح الإدارة المحلية على مدى دعم وتبني القيادة السياسية العليا في الدولة له، ويشترط في ذلك ارتكازه على مفاهيم واضحة للسياسات التي تريد الدولة إتباعها، بدل أن يكون مجرد حلول ترقيعية مؤقتة لأزمات عاجلة.

إنَّ تحقيق مطلب الرشادة الإدارية يستلزم توفر القائد الرشيد القادر على التسيير العقلاني والشفاف والعادل للموارد المادية والبشرية للمجتمع بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري، وذلك بتشجيع اللامركزية والذي يستلزم بدوره فرض المسؤولية بالجزاء"[22]. فلكي يُحقق الإصلاح الإداري أهدافه لابد من قوة تدفعه وتوجهه، وعادة ما تكون هذه القوة هي القيادة الرشيدة والفعالة التي من شأنها اتخاذ قرارات رشيدة تخدم الدولة والمواطن معًا من خلال رسم السياسات ووضع الخطط التي من شأنها زيادة كفاءة الجهاز الإداري.

إن نجاح سياسة إصلاح الإدارة المحلية يستوجب أيضاً توفر الاستقرار السياسي، ورغم نجاح الجزائر في تحقيق نتائج ايجابية في هذا المجال من خلال سياسة المصالحة الوطنية، إلا أن ذلك يتطلب ضرورة الوقاية من تكوين منابع الإرهاب، وذلك من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية بين المواطنين بعيدا عن التهميش، المحسوبية، الرشوة والإقصاء... وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له بتاريخ 08 يوليو 2000 قائلا: "إنّ الفساد الذي فكّك أواصر الدولة، وسفه قيم الحكم، وأربك مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصرف مفاهيم العمل والكدّ والنزاهة والتفاني، قد ولّد في النهاية ظاهرة الإرهاب البشعة المدمّرة" [23]. ولذلك لابد من إرساء دعائم الحكم الراشد الذي يكون فيه الجميع متساوون أمام القانون، لا فرق بين حاكمهم ومحكومهم، ولا بين غنيهم وفقيرهم.

ولكن السؤال الذي لابد أن يطرح هنا: هل يمكن أن يحدث ذلك ؟ نعم إذا تم بناء الإنسان، ذلك الكيان الذي يُعدّ المفتاح الرئيسي لعلاج جميع المشاكل بما فيها المشاكل الإدارية، فالإدارة لا تتطور ولا تتغير إلا به، ولا تفسد إلا عن طريقه.

- إصلاح الوظيف العمومي:

إذا كانت الإدارة العصرية تتطلب ضرورة الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات جميعًا، فإن هذا يتطلب ضرورة الاهتمام به من أجل استغلاله في تطويرها.

وبذلك فإن تطوير الإدارة المحلية الجزائرية يتطلب إصلاح الوظيفة العمومية من خلال تطبيق مبدأ وضع الرجل المناسب في المكان المناسب في الوقت المناسب، وذلك وفق المؤهلات التي يتمتع بها من كفاءة، جدارة وأمانة، بعيدا عن المؤثرات الشخصية والعلاقات والأنساب والارتباطات السياسية، مع تفعيل أنظمة التدريب والتأهيل والاستفادة من المعلومات الجديدة في

[22] محمد أحمد الخضيري، ديمقرطة الإدارة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

[23] عماد الشيخ داود، الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.

مجال العمل. ولذا وجب تعديل قانون الإدارة المحلية بترشيح من تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والاخلاقية .

- إصلاح نظام الأجور: يعد إصلاح نظام الأجور أحد الآليات الرئيسية لأداء الموظفين لمسؤولياتهم بكل فعالية ، ولذلك يجب أن يتماشى هذا النظام مع مستويات الأسعار وتكاليف المعيشة، وذلك من أجل أن يحقق الموظف الأمن والأمان والعيش الكريم، وهذا ما يولد لديه عنصر الإنتماء والولاء للإدارة، مما يجعله يعمل على رفع أدائه وعدم قبول الرشوة أو قيامه باستغلال وظيفته، أما إذا فقد الأمن وغاب العيش الكريم فإن ذلك يدفعه إلى البحث عن سبل أخرى غير مشروعة من أجل تأمين تكاليف المعيشة.

- ترشيد الإدارة وتكييفها مع التطورات التكنولوجية: إن من أهم أسباب التخلف الإداري الذي تعرفه الإدارة الجزائرية هو عدم مواكبتها للتغيرات العالمية، وفي مقدمتها استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعد آلية كفيلة بتحسين الأداء الإداري ورفع مستوى الفعالية.

ولعل من أهم معوقات استخدام هذه التكنولوجيا في الإدارة الجزائرية هو الأمية الالكترونية التي يعاني منها العديد من الموظفين، وفي هذا السياق يؤكد Straussman.P أن خرافة هذا العصر هي اعتبار التكنولوجيا حلاً لكل المشاكل لأنه من السهل اقتناء الأجهزة لكن تحويل المعطيات إلى شيء مفيد يتطلب قدرًا كبيرًا من ذكاء وتركيز المورد البشري(24) ولذلك فلابد من تحسين السياسات التعليمية والتكوينية بما يتلاءم ومتطلبات العصر التي باتت تؤكد أن الجهاز الإداري الجزائري في حاجة ماسة إلى الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية، والاستفادة منها في مجال الإصلاح الإداري من أجل تحسين خدمات المواطنين، وبذلك فالإدارة المحلية الجزائرية بحاجة إلى الإنتقال من البيروقراطية وما يميزها من جوانب سلبية كالتعقيد، المركزية، وعدم المرونة، والبطء في اتخاذ القرارات ، وتحقيق المصالح الشخصية، فهي تصور لنا عالمًا مملوءًا بالأوراق، وبعدم المسؤولية،إلى الإلكتروقراطية التي تسعى إلى تقديم الخدمة في أسرع وقت بأحسن جودة وأقل تكلفة.

- تفعيل دور الرقابة الإدارية كأهم متطلبات إصلاح الإدارة المحلية الجزائرية:

تعتبر الرقابة الفعالة أحد الآليات الرئيسية في نجاح السياسات الإصلاحية، فبدونها لا يمكن الحد من مظاهر الفساد في الإدارة الجزائرية، والتي تتطلب ضرورة عصرنتها وزيادة فعالية أدائها.

فالرقابة لابد أن تستهدف أداء الأفراد لرسالتهم، فتكشف أخطاءهم وتصحح مسارهم، وتوجههم إلى الطريق السوي، وهي بذلك تحتاج إلى قدر من الحكمة والحصافة والإلمام بالنواحي

(24) سليمان رحال، "موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الراشد". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

النفسية والإنسانية للعاملين، وتتوخى العدالة في تقويم أدائهم، فلا يكون فيها إفراط يؤدي إلى قتل الحافز في نفوسهم، كما لا يكون فيها تفريط يؤدي إلى التسيب الإداري، وهذا ما يحول بين المنظمة الإدارية وبين تحقيق أهدافها وخططها[25].

ومن خلال ما سبق يتضح أن نجاح أي إستراتيجية لإصلاح الإدارة الجزائرية يتوقف على توفر العناصر الأساسية التالية:

- عنصر بشري أمين ومؤهل.
- إرادة سياسية حازمة ومصممة على إنجاز الإصلاح الإداري.
- رأي عام مساند.
- أجهزة إدارية متطورة.

خاتمة:

وفي الأخير فإن ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية صار إحدى أولويات النظام السياسي الجزائري، ولكن نجاح العملية الإصلاحية لا تتم عن طريق تغيير النصوص القانونية بقدر ما تتم عن طريق مساهمة السلطة السياسية والجهود الشعبية المحلية وكل الفواعل الرئيسية، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يتطلب ضرورة إتباع أساليب المساءلة والشفافية، والقضاء على المحسوبية والرشاوى والإجراءات البيروقراطية، وتوسيع المشاركة الشعبية، وضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وإرساء دعائم منظومة قانونية وقيمية نابعة من البيئة الداخلية، مع تجسيد مشاركة منظمات المجتمع المدني وكل الأطراف المعنية من أجل ترشيد الإدارة المحلية الجزائرية وبنائها وفق أسس عصرية

قائمة المراجع:

أ – الكتب:

1- أدهم، فوزي كمال، الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة. بيروت: دار النفائس، 2001.

2- بن مرزوق، عنترة ، عبدو، مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر: دراسة في الأسباب- الجذور- والحلول. الجزائر: دار جيطلي للنشر والتوزيع، 2009.

3- داود، عماد الشيخ ، الشفافية ومراقبة الفساد.في بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

4- داود، عماد الشيخ ، الفساد والإصلاح. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2003.

5- كريّم، حسن، مفهوم الحكم الصالح. مجلة المستقبل العربي، العدد 309،نوفمبر 2004.

6- المفتي، أحمد ، الحكم الرشيد في التجربة الدولية. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006.

7- سفر، محمود محمد ، دراسة في البناء الحضاري (محنة المسلم مع حضارة عصره). قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، 1988.

[25] فوزي كمال أدهم، الإدارة الإسلامية دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية والوضعية الحديثة. بيروت: دار النفائس، 2001.

8- عكاشة، محمود ، تاريخ الحكم في الإسلام. القاهرة: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 2002.

9- عمارة، محمد ، الإسلام والتحديات المعاصرة. ط2، مصر: شركة نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

10- فتوح، محمد عبد الفتاح، الديمقراطية والشورى في الفكر الإسلامي المعاصر. مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2006.

11- شلبي، محمد ، مفهوم الإستقرار عند الماوردي وألموند- دراسة سياسية مقارنة. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، مطبعة دار هومة، العدد الأول، شتاء 2001- 2002.

12- توفيق، راوية ، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا- دراسة تحليلية لمبادرة النيباد". القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي،2005.

13- الخالدي، محمود ، نظام الشورى في الإسلام. الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1989.

14- الخفاجي، نعمة عباس، الهيتي، صلاح الدين ،تحليل أسس الإدارة العامة: منظور معاصر.عمان: دار اليازوري،.2000

15- الخضيري، محمد أحمد ، ديمقرطة الإدارة. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

ب- المقالات:

16- عزي، الأخضر أبو علاء ، "الملتقي الدولي حول التنمية المحلية والحكم الراشد". في دراسات إستراتيجية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، عدد 02، جوان 2006.

ج- الملتقيات:

17- بلخيري، كمال ،"ومتطلبات اللإدارة الرشيدة والتنمية في الوطن العربي". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

18- بوجردة، ياسين ، "واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

19- هارون، فتيحة ، "الحكم الرشيد ومعضلات الدولة الحديثة- الدول العربية نموذجا". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

20- ساقور، عبد الله ، الحكم الموسع بين المفهوم والآليات في المجتمع الجزائري. في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد يومي 08- 09 أفريل 2007 بجامعة فرحات عباس- سطيف، ج2، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

21- رحال، سليمان "موقع الحكومة الإلكترونية من الحكم الراشد". في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول: الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، المنعقد في 08- 09 أفريل 2007، بجامعة فرحات عباس بسطيف، ج1، قسنطينة: مكتبة اقرأ، 2007.

د- الجرائد:

22- **خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، موجه للأمة بتاريخ** 29 **ماي** 1999. **جريدة المساء، عدد** 661، **الصادرة بتاريخ** 31 **ماي** 1999.